الدراسات السابقة

أولا :الدراسات العربية

1. دراسة إسماعيل , 1987 (**المفاهيم المختلفة للتدفق النقدي في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم الاستثمارات**)[1]

هدفت الدراسة إلى تحليل بيانات دراسة الجدوى المالية التي تعد لاتخاذ القرارات الاستثمارية, وبما أن الاستثمار هو تخصيص للموارد المتاحة واستخدامها في تحقيق عائد بعد فترة طويلة نسبيا في ظل ظروف عدم التأكد الذي ينطوي علية النشاط الاستثماري , حيث يتعين على الإدارة قبل أن تقوم باتخاذ القرارات الاستثمارية القيام بدراسة علمية مسبقة تأخذ في اعتبارها كافة المتغيرات والنواحي الهامة التي تؤثر على كفايتها كإدارة بهدف اتخاذ افضل قرار ممكن يكفل تحقيق افضل استغلال للإمكانيات والموارد المتاحة . قدمت الدراسة مفهوم التدفق النقدي الذي يتناسب مع دراسة الجدوى وتقييم المشروعات الاستثمارية من خلال تقدير الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع الاستثماري الذي يعد طبقا لمفهوم التدفق النقدي وليس طبقا للأرباح المحاسبية ، وتكمن أهمية الدراسة في اختلاف الغرض من حساب التدفق النقدي بحيث يتشكل التدفق النقدي بما يتلاءم مع الاستخدامات المختلفة له من حيث تحديد ربحية المشروع أو تحديد السيولة , تنحصر مشكلة الدراسة بالتدفقات النقدية المستخدمة لغرض تقويم المشروعات الاستثمارية إذ تتشكل التدفقات النقدية من وجه النظر التي يتم تقويم المشروع على أساسها ، اعتمدت الدراسة على تحليل دراسات الجدوى المعدة في الحياة العملية في البيئة المصرية وذلك بهدف التعرف على مفاهيم التدفق النقدي المتبعة عند إعداد بيانات دراسة الجدوى المالية وفي ضوء تحليل التدفقات النقدية , وأظهرت الدراسة أن هناك عدم اتفاق بشأن مفهوم التدفق النقدي المستخدم في مجال دراسة الجدوى وأن هناك مفاهيم تناسب أغراض إعداد دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية منها , التدفق النقدي كمدخلات ومخرجات نقدية لغرض تقويم المشروع , والتدفق النقدي كتدفق أموال لغرض تحديد سيولة المشروع ، وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على مفهوم التدفقات النقدية عند تقييم المشروع الاستثماري بدلا من الاعتماد على صافي الربح المحاسبي وضرورة اختلاف مفهوم التدفقات النقدية في مجال دراسة الجدوى طبقا للغرض الذي يستخدم فيه.

2. دراسة العراقي ,1990 (**المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقا للمعايير الأمريكية - دراسة اختباريه على الشركات المساهمة الكويتية**)[2]

هدفت الدراسة إلى مناقشة المحاسبة عن التدفقات النقدية وكيفية الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بها في التقارير الخارجية المنشورة ، وذلك بالاسترشاد بقائمة التدفقات النقدية التي يتبناها مجلس معايير المحاسبة الأمريكي في محاولة لاقتراح قائمة للتدفقات النقدية أن تحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي بحيث يمكن أن تتبناها الشركات المساهمة الكويتية كإحدى القوائم المالية المنشورة حيث شملت عينة الدراسة 25 شركة بمختلف النشاطات تم اختيارها باعتماد أسس معينة ومن خلال استعراض القوائم المالية لهذه الشركات تبين أنه يمكن إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية لتحل محل قائمة التغيرات في المركز المالي كقائمة مكملة للقوائم المالية التقليدية , بحيث لا تكون تكرارا

---

[1] () طارق محمد حسنين إسماعيل ، **المفاهيم المختلفة للتدفق النقدي في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم الاستثمارات** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1987)

[2] () عراقي العراقي ، **المحاسبة عن التدفقات النقدية طبقا للمعايير الأمريكية - دراسة اختباريه على الشركات المساهمة الكويتية**، (السعودية : مجلة الإدارة العامة ، العدد 65 ، 1990)

للمعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى ولو بطريقة مختلفة , أيضا ليس هناك ضرورة إلى تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية من النشاطات الاستثمارية والتمويلية الضرورية وتدفقات نقدية حرة أو اختيارية وذلك لعدم توافر محتوى معلوماتي للبيانات التي يوفرها هذا التصنيف .

3. دراسة توفيق , 1991 (**تطوير النظام المحاسبي لاستيعاب محاسبة وقوائم التدفقات النقدية كبديل لقوائم مصادر واستخدام الأموال - دراسة اختباريه لتطوير معايير المحاسبة السعودية**)[1]

تناولت الدراسة أهمية وفعالية أساليب عرض قائمة التغيرات في المركز المالي التي نصت عليها معايير المحاسبة السعودية (معيار العرض والإفصاح العام) و تركزت الدراسة على تقييم مدى الحاجة لإعداد تقرير عن التدفقات النقدية للشركة السعودية ، مع استخدام نتائج هذا التقييم في سبيل تطوير معايير المحاسبة السعودية أجريت الدراسة على التقارير المالية المنشورة لعينة تكونت من 36 شركة مساهمة سعودية واختبرت الدراسة مدى الحاجة إلى عرض التدفقات النقدية في السعودية و استخدام التقارير المالية للشركات السعودية في حساب التدفقات النقدية من نشاطات التشغيل لاختبار مدى ارتباطها بالمقاييس التقليدية للدخل ورأس المال العامل في السعودية ، وأجرت الدراسة اختبار إحصائي لمعنوية الفروق بين أساليب عرض القائمة بين القطاعات من خلال معامل الارتباط وتحليل الانحدار حيث تركزت أهمية الدراسة في استخدام نتائج التقييمات الميدانية في بيان سبل دعم المشروع الوطني الذي تتبناه وزارة التجارة وجمعية المحاسبين السعودية لاستكمال بناء معايير المحاسبة بالمملكة . وأسفرت نتائج هذه الدراسة بوجود تباين معنوي في أساليب عرض قائمة التدفقات النقدية بين القطاعات الاقتصادية وعدم قدرة المقاييس التقليدية على توفير قياس بديل للتدفقات النقدية في معظم القطاعات الاقتصادية ، وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة التي أصدرتها وزارة التجارة كحد أدني عند إعداد القوائم المالية و اعتبار قائمة التدفق النقدي جزء مكمل للمجموعة الكاملة للتقارير المالية ذات الغرض العام التي يجب أن يفصح عنها في نهاية كل عام .

4. دراسة العساف ، 1993 (**أهمية مقاييس التدفق النقدي في تفسير مخاطر السوق المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية**)[1]

هدفت الدراسة إلى تحديد فيما إذا كانت مقاييس التدفق النقدي توفر معلومات مختلفة عن التي يقدمها صافي الدخل وذلك في تحديد أي من هذه المقاييس له قدرة أكبر على تفسير مخاطر السوق المالي ، طبقت الدراسة على عينة تتكون من 25 شركة من الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية وشملت الدراسة الفترة من عام 1987 – 1991. واعتمدت الدراسة على عدة مقاييس للتدفق النقدي وأخذت بأسلوب المقارنة فيما بينها من خلال علاقتها مع المخاطر التي تواجه الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ، واختبرت الدراسة ما توفره مقاييس التدفق النقدي من معلومات إضافية ملائمة لتفسير مخاطر السوق المالي وذلك بالمقارنة مع المعلومات التي يوفرها رقم صافي الربح

---

[1] محمد توفيق ، **تطوير النظام المحاسبي لاستيعاب محاسبة وقوائم التدفقات النقدية كبديل لقوائم مصادر واستخدام الأموال " دراسة اختباريه لتطوير معايير المحاسبة السعودية "**، (السعودية : مجلة الإدارة العامة ، العدد 70 ، 1991)

[1]) جميلة شافع العساف ، **أهمية مقاييس التدفق النقدي في تفسير مخاطر السوق المالي بالتطبيق على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية** ، (عمان : الجامعة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،1993)

، حيث استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار المزدوج متعدد المتغيرات ، وكانت من نتائج الدراسة بأنه لا يوجد دليل إحصائي على مقاييس التدفق النقدي يقدم معلومات مختلفة عن التي يقدمها صافي الدخل في تفسير مخاطر السوق المالي ، وأن صافي الدخل يوفر معلومات إضافية مختلفة عن التي تقدمها مقاييس التدفق النقدي ، باستثناء التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمولية ، وذلك من خلال تفسير مخاطر السوق المالي , وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق البحث بحيث يتم تطبيقه على الشركات المساهمة العاملة في مجالات أخرى ، وزيادة التركيز على درجة الإفصاح المطلوبة في قائمة التدفق النقدي واتجاه الشركات إلى إعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس التدفق النقدي التي توضح التدفقات النقدية من الأنشطة الثلاث .

5. دراسة فياض ، 1995 (**العلاقة بين المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية المعدلة ومخاطر السوق " بيتا "**)[1]

تطرقت الدراسة إلى إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا لأسس معدلة بحيث تركز على التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية المستمرة كوسيلة لتقييم مقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية , ومن ثم تم اشتقاق النسب المالية اعتمادا على هذه البيانات لمعرفة علاقتها مع مخاطر السوق النظامية (بيتا) . وتكمن أهمية الدراسة بتحديد النسب المالية المستخرجة من قائمة التدفق النقدي المعدلة التي لها علاقة مع المخاطر النظامية وذلك من خلال تقديم نموذج معدل لتبويب بنود قائمة التدفقات النقدية وتحديد مدى وجود علاقة بين المؤشرات المالية اعتمادا على بيانات قائمة التدفق النقدي المعدلة ومخاطر السوق و طبقت الدراسة على عينة من الشركات المساهمة العامة الأردنية شملت ثلاثون شركة من القطاع الصناعي وغطت الدراسة الفترة 1989-1993 وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد المتغيرات لمعرفة العلاقة بين المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفق النقدي المعدلة ومخاطر السوق النظامية ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائيا بين متغير هامش التدفقات النقدية ومخاطر السوق النظامية وعدم وجود علاقة إحصائية بين بقية المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفق النقدي المعدلة والمخاطر النظامية ، وأوصت هذه الدراسة معدي القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية الاهتمام بإظهار مزيد من التفاصيل للبيانات المالية الخاصة بالتدفقات النقدية للشركات.

6. دراسة الوابل ،1996 (**المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية - دراسة تحليلية مقارنة بالقياس إلى أرباح الاستحقاق**)[2]

اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات التدفقات النقدية وتأكيد دورها في التنبؤ وبيان أهميتها في قرارات الاستثمار والاقتراض وعلاقتها بأسعار الأسهم فضلا عن أهمية دلالات النسب المالية التي تعتمد على بيانات التدفقات النقدية ، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تلك البيانات في التنبؤ ومدى أهميتها في قرار الاستثمار والإقراض ، وعلاقتها بأسعار الأسهم ، وتحليل مقارن لأهمية بيانات التدفقات النقدية ، والمحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية مقارنة بأرباح الاستحقاق لبيان أهمية قائمة التدفقات النقدية ومدى وجود قيمة معلوماتية

---

[1]() محمد محمد فياض ، **العلاقة بين المؤشرات المالية المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية المعدلة ومخاطر السوق " بيتا "**، (عمان : الجامعة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1995)

[2]() وابل بن علي الوابل ، **المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية - دراسة تحليلية مقارنة بالقياس إلى أرباح الاستحقاق-** ، (السعودية : مجلة الإدارة العامة ، المجلد 36، العدد الثاني ، 1996)

إضافية للتدفقات النقدية ، ومدى أهمية قائمة التدفقات النقدية وأثرها على تطوير الممارسة المهنية في السعودية . قامت الدراسة باستطلاع واقع الممارسة العملية وتبين لها كثير من الصعوبات في تحديد مدى اختبار المستثمرين و المقرضين الذين يمكن استطلاع وجهات نظرهم . وخلصت الدراسة إلى أن استمرارية الشركات لا تتطلب تقرير ارباح فحسب بل يلزم أن تحقق تدفقات نقدية داخلة من الأنشطة التشغيلية ، وأن بيانات التدفقات النقدية أكثر موضوعية وبساطة. أوصت الدراسة بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم الملزمة للشركات السعودية وهذا يتطلب إمكانية إصدار معيار ينظم هذه الممارسة المحاسبية في السعودية.

7. دراسة الجبرونى , 1996 (**مدخل التدفقات النقدية كأداة لتحسين الإفصاح المحاسبي لترشيد قرارات الاستثمار المالي في شركات قطاع الأعمال العام**)[1]

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل أثر متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية على الإفصاح المحاسبي وتحسين الإفصاح المحاسبي الحالي باستخدام مدخل التدفقات النقدية لترشيد قرارات للاستثمار المالي من خلال الإفصاح المحاسبي المطلوب لمنظمات الأعمال ، و بيان ركائز المدخل المقترح للإفصاح عن التدفقات النقدية كأداة لترشيد قرارات الاستثمار المالي . وأشارت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات التي تمكن من ترشيد القرارات الاستثمارية التي ركزت علية كافة المجامع العلمية مع مراعاة تكلفة وعائد وتوزيع تلك المعلومات , مما يؤكد على أهمية الإفصاح عن بيانات التدفقات النقدية للمستثمرين لما تضيف من معلومات على مقدرة بيانات التدفقات النقدية على تقيم المخاطر المالية والتنبؤ بالفشل المالي . وتنبع أهمية الدراسة في تحسين الإفصاح المحاسبي الحالي لمقابلة متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية ، وذلك باستخدام مدخل التدفقات النقدية , وتنحصر مشكلة الدراسة بأن متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية تحدث تغيرا على المنشأة من جانب تغير مصادر التمويل و التغير في موقف الإدارة من حيث المذهب والمنهج والهدف وهذا التغير يحدث تعارض في المصالح ، وفي الجانب التطبيقي اختبرت الدراسة مدى تلائم الإفصاح المحاسبي الحالي لمنظمات الأعمال مع متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية والمدخل المقترح للإفصاح عن التدفقات النقدية يزيد من فاعلية القوائم المالية لقرارات الاستثمار المالي وذلك تطبيقا على شركة القناة للتوكيلات الملاحية , خلصت الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي يهدف أساسا إلى توفير معلومات وبيانات لازمة لمساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتنعكس متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية على منشآت الأعمال من ناحيتين , التغير في مصدر التمويل , والتغير في موقف الإدارة وهذا التغير يخلق تعارض في المصالح بين الإدارة كمعدة للمعلومات والمستثمرين كمستخدمين لتك المعلومات وقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين الإفصاح المحاسبي الحالي لمنظمات الإعمال في جمهورية مصر العربية لتنشيط السوق المالي وضرورة توحيد مصادر الإصدارات المحاسبية في مصر عن طريق إنشاء لجنة لإصدار ومتابعة معايير المحاسبة المصرية.

8. دراسة مبارك ، 1997 (**محتوى المعلومات في قائمة التدفقات النقدية -دراسة اختباريه على الشركات المساهمة السعودية**) [1]

---

[1]() سحر أحمد أحمد الجبرونى، **مدخل التدفقات النقدية كأداة لتحسين الافصاح المحاسبي لترشيد قرارات الاستثمار المالي في شركات قطاع الاعمال العام،** (بور سعيد : جامعة قناة السويس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1996)

[1] صلاح الدين عبد المنعم مبارك ، **محتوى المعلومات في قائمة التدفق النقدي- دراسة اختباريه على الشركات المساهمة السعودية-** ، (الرياض : مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد

هدفت الدراسة إلى التأكد من أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية وفقا للقائمة المقترحة في مشروع قائمة التدفق النقدي الذي أعدته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين والمتمشي مع المعيار الأمريكي رقم 95 (الذي تبنته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين من خلال لجنة معايير المحاسبة ، دراسة وإصدار معيار لقائمة التدفق النقدي وقد صدر مشروع قائمة التدفق النقدي كجزء من متطلبات معيار العرض والإفصاح العام السعودي) وذلك من خلال إجراء دراسة اختباريه على الشركات السعودية بغية التعرف على جدوى المعلومات المضافة التي توفرها هذه القائمة ، وكذلك المقاييس والمؤشرات النقدية إلى جانب معلومات الاستحقاق . ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على مراجعة الدراسات التجريبية السابقة واستخلصت منها ثلاث فروض تم اختبارها إحصائيا من خلال ارتباط الرتب و ارتباط سبيرمان وخطاء ألفا على مجموعة من الشركات السعودية ، و خلصت الدراسة إلى أن معلومات قائمة التدفق النقدي المقترحة تعكس تقويماً للنشاط المالي و الاستثماري للشركات المساهمة السعودية ، وأوصت الدراسة على أهمية الإفصاح عن معلومات التدفق النقدي لكل من النشاط التشغيلي والنشاط التمويلي باعتبارهما يمثلان مؤشرا مقبولا معنويا للمساعدة على تقيم مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها التمويلية .

9. دراسة الخلايلة , 1998 (**العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل**)[1]

تطرقت الدراسة إلى العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل وافترضت وجود علاقة موجبة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وأن هذه العلاقة تكون أقوى كلما طالت فترة العائد وشملت الدراسة 31 شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في سوق عمان المالي خلال فترة عشرة سنوات حيث استخدمت الدراسة تحليل الارتباط والانحدار الخطي لاختبار فرضيات الدراسة التي تتضمن وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين حجم التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وتزايد درجة الارتباط بين حجم التدفقات النقدية وعوائد الأسهم كلما طالت فترة احتساب العائد التي أشارت نتائجها إلى وجود علاقة متدنية وليست ذات دلالة إحصائية بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم ، وأن هذه العلاقة لا تتحسن بشكل ملحوظ عندما يتم إطالة فترة العائد . ولم تشر نتائج تحليل الارتباط إلى تحسين في قيم معامل الارتباط وبشكل متسق عندما يتم تمديد الفترة التي يتم على أساسها قياس عوائد الأسهم والتدفقات النقدية وترى الدراسة أن العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم تحتاج إلى إعادة اختبار إما بالتطبيق على أسواق أخرى أو على شركات أردنية في المستقبل عندما تتوفر فترة زمنية كافية لذلك.

10. دراسة عويضة ، 1998 (**قائمة التدفقات النقدية وأهمية الإفصاح عنها في سوريا**)[2]

تناولت الدراسة قائمه التدفقات النقدية ومدى تطبيقها في سوريا , وتكمن أهميه الدراسة في إلقاء الضوء على قائمة التدفقات النقدية وإبراز أهمية استخداماتها في جميع القطاعات الاقتصادية والبحث في الأسباب التي أخرت ظهورها في سوريا إذ أن التطور الذي أصاب الإفصاح المحاسبي في العقود الأخيرة كان انعكاسا للمعطيات الاقتصادية التي ينبغي على المحاسبة مواكبتها . فلم تعد قائمة المركز المالي وما كان يتبعها من قائمة دخل أو حسابات ختامية

الأول ، العدد الأول ، 1997)

[1] () محمود الخلايلة , **العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم في الأجل الطويل** ، (عمان : الجامعة الأردنية ، مجلة الدراسات ، المجلد 25 ، العدد 1 ، 1998)

[2] هاني سليمان أبو عويضة ، **قائمة التدفقات النقدية وأهمية الإفصاح عنها في سوريا** ، (دمشق : جامعة دمشق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1998)

كافية لأغراض الإفصاح المحاسبي المعاصر ، وهذا ما أدي إلى ظهور قائمة التغيرات في المركز المالي التي ارتكزت على مفهوم رأس المال العامل. وإن هذه القوائم بما فيها قائمة التغيرات في المركز المالي لم تلبي حاجات المجتمع المالي , مما دعا الجمعيات المهنية الأمريكية والبريطانية والدولية إلى إصدار معايير تنص على إعداد قائمة التدفقات النقدية القادرة على سد الفجوة في الإفصاح الذي لم تستطع أى من القوائم الختامية أن تغطية , ولقد اختبرت الدراسة الفرضيات التالية إن الإفصاح المحاسبي في سوريا لا يلبي حاجات المجتمع المالي في القطاعين العام والخاص وأن غياب السوق المالي أدى إلى تخلف مفهوم الإفصاح في سوريا ، واعتمدت الدراسة على الاختبار الإحصائي الذي يحدد فقط مجال الثقة في مجتمع الدراسة ونتيجة المقارنة . خلصت الدراسة إلى أنه كلما زادت التصنيفات التي تنسجم مع إعداد هذه القائمة كلما قدمت إيضاحا اكبر عن التدفقات النقدية حيث تشير هذه الدراسة أن قائمة التدفقات النقدية لم تظهر في جميع القطاعات الاقتصادية السورية , وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إجماع عام في سوريا حول ما تقدمه هذه القائمة وخاصة المعدة بالطريقة المباشرة من إفصاح اكثر من الطريقة غير المباشرة وأوصت الدراسة بالسعي من أجل تطوير الإفصاح المحاسبي في سوريا ليصبح قادرا على تلبية احتياجات المجتمع المالي ولا بد من إيجاد سوق مالي في سوريا والذي بدورة يحقق كثيرا من التطور لدى المجتمع المالي.

11. دراسة عريبي , 1999 (**دراسة تحليلية وتطبيقية لفحص كفاءة بعض المؤشرات المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية**)[1]

استهدفت الدراسة فحص وتحليل المؤشرات المحاسبية في مجال التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودراسة أثر المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية على الأسواق المالية ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية في الأوراق المالية ، واعتمدت على مدخل التدفقات النقدية كأداة لتطوير التقرير المالي من خلال توضيح دور القوائم المالية في الإفصاح عن نوعية الدخل وتحديد الاتجاهات المستقبلية حيث تلعب القوائم المالية المعدة وفقا للأساس النقدي دورا هاما عن مدى جودة الأرباح نظرا لتمتع الأساس النقدي بقدر أكبر من الموضوعية والبعد عن الآراء الشخصية ومراعاة أثر التضخم على الشركات بالإضافة إلى إمكانية تحديد رقم الدخل الذي يمكن توزيعه مع المحافظة على القدرة الاقتصادية للشركات حيث تساعد تلك القوائم في الإفصاح عن الاتجاهات المستقبلية من خلال تقديم معلومات هامة عن وضع السيولة لدى الشركة , وتكمن أهمية الدراسة في اهتمام المستثمرين بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا نظرا لوجود ارتباط واضح بين حجم مخاطر الاستثمار ومؤشرات التدفقات النقدية حيث يمكن استخدام بيانات التدفقات النقدية في التوصل إلى مجموعة من النسب المالية ذات بعد متميز يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء هذه الشركات ، وتمثلت مشكلة الدراسة في تقويم دور القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والأساس النقدي ، بأن تتضمن كل ما يحتاج إلية المستثمر من معلومات محاسبية تتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل ، وطبقت الدراسة على عينة من شركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص المتداولة أسهمها في البورصة المصرية ، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية منها تحليل الارتباط وتحليل الانحدار البسيط والانحدار المتعدد وتحليل التباين لاختبار

---

[1] شاهندة ممدوح عريبي , **دراسة تحليلية وتطبيقية لفحص كفاءة بعض المؤشرات المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، 1999)

فرضياتها المتمثلة في وجود علاقة ارتباط قوية بين المقاييس التقليدية للتدفقات النقدية من جهة والمقاييس البديلة لها من جهة أخرى مما يعني عدم وجود اختلاف بينهما بحيث يمكن استخدام أي منهما كبديل للأخر , وأن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التشغيلية الحالية لا تختلف عن معلومات محاسبة الاستحقاق من حيث قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وخلصت الدراسة إلى أن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية التشغيلية تعتبر مجموعة متميزة من المعلومات مما يتطلب الإفصاح عنها بشكل مستقل عن المقاييس الأخرى للتدفقات النقدية , وإن الاعتماد على بيانات التدفقات النقدية لسنوات سابقة يوفر أساس أفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مقارنة بالربح ، وأوصت الدراسة إلى إعطاء أهمية متساوية للمعلومات والنسب المالية والمؤشرات المستخرجة من كل من القوائم المالية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق وقائمة التدفقات النقدية بحيث يمكن النظر إلى تلك القوائم باعتبارها مكملة لبعضها البعض وليست بديلة.

12. دراسة الفضل، 1999 (**أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية في التقارير المالية الخارجية**)[1]

قامت الدراسة على الاختبار والتحقق الإحصائي وبيان مدى التماثل بين المؤشرات المالية ومقاييس التدفقات النقدية ، وذلك لتحديد مدى أهمية مقاييس التدفقات النقدية المختلفة لمستخدمي التقارير المالية من المستثمرين و محللين ماليين ومصارف ودائنين وقدمت الدراسة أدلة مستمدة من واقع التطبيق في البيئة الصناعية العراقية عن مدى أهمية الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية وذلك من خلال أسئلة الدراسة التي تناولت ، هل يختلف المضمون المعلوماتي لنسب الربحية عن نظيرة لنسب جودة الربحية , وهل يختلف المضمون المعلوماتي لنسب السيولة عن نظيرة لنسب جودة السيولة , هل يختلف المضمون المعلوماتي للتدفقات النقدية باختلاف حجم الشركة أو طبيعة النشاط الذي تمارسه . واختبرت الدراسة فرضياتها التي أدت إلى أن مقاييس التدفق النقدي في مجال تقويم جودة الأرباح عموما تتمتع بخصوصية تميزها عن نسب الربحية , وان المضمون المعلوماتي لمقاييس التدفقات النقدية يختلف تبعا لاختلاف حجم الشركة باستثناء مقياس نسبة الفائدة المدفوعة ونسبة التوزيعات . وفي ضوء تلك النتائج تؤيد هذه الدراسة موضوع الإفصاح عن التدفقات النقدية ضمن التقارير المالية للشركة.

13. دراسة الأمين ،1999 (**دور وأهمية التدفقات النقدية للمستثمرين - دراسة اختباريه على الشركات السعودية**)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من احتواء قائمة التدفق النقدي على المعلومات التي تساعد المستثمر على قياس الإنجاز الذي تحقق , و مقدرة الشركة على تحقيق الربح في المستقبل وتحقيق السيولة اللازمة لتوزيع الأرباح والوفاء بجميع احتياجات النقدية والمساعدة في قياس حجم المخاطرة الخاص بكل استثمار , وقد تم تحقيق ذلك من خلال دراسة اختباريه لثلاث فروض استخدمت خلالها طرق الاختبار ، معامل الارتباط والانحدار الخطي البسيط والمتعدد ، حيث يتعلق الأول بقياس مدى الارتباط بين عائد السوق على السهم والعائد المحاسبي للسهم لكل من صافي الربح و التدفق المالي والتدفق النقدي

---

[1] مؤيد محمد على الفضل ، **أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية في التقارير المالية الخارجية - دراسة اختباريه في العراق-** ، (العراق : جامعة القادسية ، مجلة الإداري ، السنة 21 ، العدد 77 ، 1999)

[1] () محمد بدر الدين إبراهيم الأمين ، **دور وأهمية التدفقات النقدية للمستثمرين دراسة اختباريه على الشركات السعودية** ، (الرياض : مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، 1999)

أما الفرض الثاني فيتعلق بقياس مدى الارتباط بين التدفق النقدي وكل من صافي الربح و التدفق المالي بينما الفرض الثالث يتعلق بقياس مدى الارتباط بين حجم مخاطرة السوق وحجم المخاطر المحاسبي لكل من صافي الربح ، التدفق المالي والتدفق النقدي ، وقد أوضحت النتائج بأن التدفقات النقدية تتضمن معلومات تفوق كل من صافي الربح والتدفقات المالية كأساس لتقييم أداء الشركة وقياس حجم مخاطره السوق والتنبؤ به ، وهناك ارتباطا بين التدفق النقدي ومقاييس أساس الاستحقاق ، وأوصت الدراسة بضرورة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية بجانب القوائم المالية التقليدية التي طالبت بها معظم الجمعيات و المنظمات المحاسبية.

14. دراسة قارود و وهادي ، 1999 (**فحوى المعلومات في التدفقات النقدية والتدفقات النقدية للسهم الواحد – دراسة ميدانية**)[1]

تناولت الدراسة مدى التحقق من فحوى المعلومات في التدفقات النقدية وقياس الأرباح وانتهجت لبلوغ هذا الهدف من خلال علاقة الارتباط بين التدفقات النقدية وقياس الأرباح مع العائد التراكمي غير العادي وهدفت الدراسة إلى تقويم فائدة معلومات التدفقات النقدية حسب المعيار المحاسبي البريطاني (FRS No 1) وتقديم التدفقات النقدية للسهم الواحد كتطوير محتمل لقائمة التدفقات النقدية إذا ثبت احتوائها على معلومات ذات قيمة لسوق الأوراق المالية .

واقترحت الدراسة على احتواء مكونات التدفقات النقدية معلومات أكبر من العناوين الرئيسية من خلال العناصر الفرعية المكونة لهذه العناوين الرئيسية في بنود تلك القائمة ، ومن جهة أخرى فإن تقسيمات التدفقات النقدية وفق المعيار (FRS No. 1) ليس مثاليه من ناحية أهمية المعلومات وإنما الأهمية تكمن في كيفية إعادة تبويب تلك العناصر المكونة للبنود الرئيسية و أوصت الدراسة بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية بتركيز أكبر على البنود المدرجة ضمنيا لبنودها الرئيسية

15. دراسة سالم ، 1999 (**التدفقات النقدية أساس لمنح التمويل المصرفي – دراسة تحليلية تطبيقية**)[2]

هدفت الدراسة إلى التطورات في عرض القوائم المالية واستخدامها في التحليل المالي واوجة القصور في القوائم المالية التقليدية في تلبية حاجات مستخدمي تلك القوائم ، واستمدت الدراسة أهميتها من خلال الضرورة في إعداد قائمة التدفقات النقدية وإدراجها ضمن القوائم المالية المنشورة وذلك بغية إستخدامها في مثل تلك القرارات لما توفرة هذه القائمة من معلومات مفيدة لقرار منح التمويل المصرفي ، وتنحصر مشكلة الدراسة في إعتماد المصارف في قرارات منحها للتمويل على القوائم المالية التقليدية الأساسية وهي الميزانية والدخل والتي تشوبها الكثير من الأنتقادات والعيوب مما يؤدي ذلك إلى إتخاذ تلك المصارف قرارات تمويلية خاطئة ، مما يعكس ذلك على أداء وربحية تلك المصارف ، استخدمت الدراسة التحليل الاحصائي في اختبار صحة الفريضيات معتمدة على البرنامج الاحصائي SPSS ، توصلت الدراسة لنتائج مختلفة منها أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات مهمة ومفيدة لكنها لا تعتبر بديلة عن قائمة الدخل والمعدة وفقاً لمبدأ الأستحقاق ، كما أن قائمة الدخل لا تعتبر بديلاً عن التدفقات النقدية ، وأن من أهم النسب والمؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في قرارات منح التمويل مؤشر جودة الأرباح لربطها بين الأرباح

---

[1] () نبيل قارود و مهدي محمد هادي ، **فحوى المعلومات في التدفقات النقدية و التدفقات النقدية للسهم الواحد - دراسة ميدانية -** ، (الكويت : جامعة الكويت ، المجلة العربية للعلوم الإدارية ، المجلد السادس العدد الأول ، 1999)

[2] () نور الدين صالح عبيد سالم ، **التدفقات النقدية أساس لمنح التمويل المصرفي – دراسة تحليلية تطبيقية**، (الخرطوم : جامعة أم درمان الأسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1999)

والتدفقات النقدية واستخدام كل من معدل التدفق النقدي والتعادل النقدي ،وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في تنظيم المحاسبة والتقارير المالية وأن تتضمن التقارير المالية قائمة التدفقات النقدية بحيث لا بد من رفع كفاءة متخذ القرار التمويلي وتفهمة للأسباب الحديثة في أتخاذ القرارات لمنح التمويل المصرفي والتي تعتبر التدفقات النقدية المصدر الأساسي لمعلومات منح الائتمان المصرفي .

16. دراسة الكراسنة، 2000 (**التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرباح و التدفقات النقدية**)[1]

هدفت الدراسة إلى اختبار مقدرة كل من الأرباح والتدفقات النقدية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية ، وانحصرت مشكلة الدراسة في المفاضلة بين الأرباح والتدفقات النقدية في التنبؤ بالأرباح المستقبلية ومدى تأثير نوع القطاع التي تنتمي إلية الشركة في المفاضلة ، واشتملت الدراسة عينة مكونة من 45 شركة مساهمة عامة أردنية مدرجه في سوق عمان المالي خلال الفترة 1988ـ 1998 والتي شكلت فترة الدراسة ، وتكمن أهمية الدراسة بما توفره من معلومات وبيانات عن الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية لإدارة الشركة وتضمنت الدراسة اختبار أثر كل من حجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إلية الشركة على عملية التنبؤ بالأرباح المستقبلية حيث تم استخدام نموذج السير العشوائي في عملية التنبؤ بالأرباح وبينت نتائج الاختبار إلى أن الأرباح بشكل عام افضل من مقاييس التدفقات النقدية من حيث قدرتهاعلى التنبؤ بالأرباح المستقبلية وأن مقاييس التدفقات النقدية بشكل عام تختلف فيما بينها من حيث قدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية ، وأن التنبؤ بأرباح الشركات صغيرة الحجم أكثر دقة من التنبؤ بالأرباح للشركات كبيرة الحجم وأن نوع القطاع يؤثر على مقدرة الأرباح و التنبؤ بالأرباح المستقبلية بينما لا يؤثر نوع القطاع على مقدرة مقاييس التدفقات النقدية على التنبؤ بالأرباح ، حاولت الدراسة اختبار المضمون المعلوماتي للأرباح ومقاييس التدفق النقدي من خلال قياس مقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركات ، كما حاولت تقديم دليل ملموس على إمكانية التنبؤ بأرباح الشركات من خلال العائد على السهم الواحد الذي يفيد المستثمر الأردني في قرارات الاستثمار في السوق الأردني ، وقدمت الدراسة توصيات منها يعتبر رقم الربح للسهم الواحد من أكثر المؤشرات المالية استخداما من قبل العديد من مستخدمي البيانات المالية حيث توصي بضرورة إظهار هذا الرقم للمستثمرين وبمزيد من التحليل و التوقع للبنود المالية للشركات باستخدام النماذج الرياضية البسيطة في عمليات توقعهم بالأرباح أو عوائد الأسهم .

17. دراسة أبو حسان ، 2001 (**المحتوى المعلوماتي للربح والتدفقات النقدية ولتسويات الاستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية**)[2]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المحتوى المعلوماتي لكل من الربح ومكوناته المتمثلة بالتدفقات النقدية وتسويات الاستحقاق وكذلك إلى اختبار أثر عملية تقسيم الربح إلى مكوناته على المحتوى المعلوماتي لكل من الربح والتدفقات النقدية ، وتكمن أهمية الدراسة فيما إذا كانت القيمة المعلوماتية التي تفسر أسعار الأسهم محتواة في بيانات التدفقات النقدية بحد ذاتها أم أنها تنتج عن عملية تقسيم الربح إلى مكوناته (تدفقات نقدية و تسويات الاستحقاق) ،

---

[1]() عمر محمود محمد الكراسنة ، **التنبؤ بالأرباح المستقبلية باستخدام الأرباح والتدفقات النقدية** ، (عمان: الجامعة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2000)

[2]() محمد أشرف عباس محمد أبو حسان ، **المحتوى المعلوماتي للربح والتدفقات النقدية ولتسويات الإستحقاق للشركات المساهمة العامة الأردنية** ،(عمان : الجامعة الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2001)

إنحصرت مشكلة الدراسة من خلال التساؤل هل توفر بيانات التدفق النقدي محتوى معلوماتي أكثر مما يوفرة الربح أم أن فصل الربح إلى مكوناتة يضيف قيمة أكثر ، من خلال الفرض الرئيسي للدراسة والمتمثل باختلاف اثر تسويات الاستحقاق عن اثر التدفقات النقدية التشغيلية على أسعار الأسهم حيث استخدمت الدراسة أسلوب النموذج التقيمي للأسهم بدلا من نموذج العائد وبيانات التدفقات النقدية التي قامت بدراسة أثر كل من الربح والتدفقات النقدية كمتغيرات ظرفية تؤثر على المحتوى المعلوماتي للربح والتدفقات النقدية , وتم استخدام أسلوب الانحدار والانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة ، توصلت الدراسة إلى أن التدفق النقدي التشغيلي لا يوفر معلومات لتفسير أسعار الأسهم أكثر مما يوفره رقم الربح (ورقم الربح هوالمستخلص من قائمة الدخل عن أعمال فترة معينة حيث تقدم ملخص لإيرادات الفترة ومصروفات الفترة للوصول إلى هذا الرقم) بل أن الربح المحاسبي يوفر معلومات أكثر لتفسير أسعار الأسهم ، وأن بيانات التدفق النقدي التشغيلي لا توفر معلومات إضافية لتفسير أسعار الأسهم أكثر مما توفره عملية تقسيم الربح إلى مكوناته ، وأوصت الدراسة بإجراء دراسات اكثر على السوق الأردني بالتطبيق على القطاعات المختلفة واستخدام نماذج التقييم وبالتحديد نموذج (Edwards - Bell- Ohlson (EBO بشكل أكثر في مثل هذه الدراسات .

18. دراسة موسى, 2001 (**دراسة تحليلية لأثر صافي التدفقات النقدية والعوامل الخارجية على قرار الموازنة الاستثمارية في الوحدات الاقتصادية متعددة الجنسيات - دراسة تطبيقية**)[1]

هدفت الدراسة إلى تقويم مفاهيم التدفقات النقدية لأغراض الموازنة الاستثمارية الأجنبية واختيار المفهوم الملائم مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحيطة – المخاطر السياسية ومخاطر الصرف الأجنبي والتضخم والبعد الضريبي ومعدل الخصم المستخدم _ ومدى تأثير تلك المخاطر على التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا ، مع التمييز بين تقدير التدفقات النقدية من منظور الاستثمار الأجنبي ومن منظور الشركة الأم والوصول إلى إطار مقترح للتقويم حتى يمكن ترشيد القرارات الاستثمارية الأجنبية للوحدات الاقتصادية متعددة الجنسية ، وتحقيق الهدف الذي تسعى إلية الشركة الأم من توجيه استثماراتها بالخارج ، وهو تعظيم القيمة السوقية لها ونبعت أهمية الدراسة من وجود العديد من المتغيرات التي تؤثر على بناء الموازنة الاستثمارية الأجنبية للوحدة متعددة الجنسية ، تتمثل في القيود الحكومية التي تفرضها الدولة المضيفة و الضرائب التي تدفعها الشركة الأم ومخاطر مصادرة أو تأميم هذه الاستثمارات ، وتنحصر مشكلة الدراسة في تقويم مفاهيم التدفقات النقدية واختيار المفهوم الملائم مع الأخذ في الأعتبار كافة المخاطر المحيطة بالاستثمارات الأجنبية ، لذلك قامت هذه الدراسة بالتحقق من الفرض الرئيسي ، مدى تأثير تقويم العوامل الخارجية على قرار الموازنة الاستثمارية الأجنبية إيجابا وسلبا وتفرع من هذا الفرض فروض فرعية منها تأثير مفهوم التدفقات النقدية الملائم على تقويم بدائل الاستثمار الأجنبي وتأثير تقويم المخاطر السياسية على تقويم بدائل الاستثمار الأجنبي واشتملت عينة الدراسة على 404 شركة أمريكية وإنجليزية وألمانية مستخدمه البرنامج الإحصائي SPSS في اختبار فروض الدراسة وتوصلت الدراسة إلى نموذج مقترح يتضمن أثر المتغيرات المختلفة على قرار الموازنة الاستثمارية الأجنبية وذلك من خلال نموذج القيمة الحالية المعدلة ، والتي يمكن عن طريقها اختيار أفضل الاستثمارات الأجنبية ذات القيمة الحالية المعدلة ، اما

---

[1]() سماسم كامل موسى ، **دراسة تحليلية لأثر صافي التدفقات النقدية والعوامل الخارجية على قرار الموازنة الاستثمارية في الوحدات الاقتصادية متعددة الجنسيات -دراسة تطبيقية** (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2001)

أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة لكي يتمكن من اتخاذ قرار الموازنة الاستثمارية الأجنبية بصورة أفضل وعلى أساس سليم إدماج المخاطر في عملية التقويم على أساس تعديل صافي التدفقات النقدية المستقبلية بالمخاطر غير المنتظمة وتعديل معدل الخصم بالمخاطر المنتظمة.

19. دراسة الوشلي ، 2002 (**قدرة مقاييس التدفق النقدي والربح المحاسبي على التنبؤ بالتدفقات النقدية للبنوك التجارية في الأردن**)[1]

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية وقياس القدرة التنبوئية لكلا منهما في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، باستخدام نموذج متعدد المتغيرات وتكونت عينة الدراسة من أربعة عشر بنك من البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 1993-2000 و تضمنت الدراسة قياس مدى اختلاف القدرة التنبوئية للمتغيرات عند التطبيق على مستوى مجموعة من البنوك ككل . وتكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث في القدرة التنبوئية لمقاييس التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية بالتدفقات النقدية المستقبلية للبنوك التجارية في الأردن ، والعلاقة بين هذه المقاييس لما لها من أهمية كبرى للبنوك سواء كانت الفائدة داخلية أم خارجية لتحديد مدي قدرة البنك على توفير السيولة الازمه لمواجهة التزاماته وإجراء توزيعات الأرباح في المستقبل . وتنحصر مشكلة الدراسة في أن الأعتماد على مقاييس التدفق النقدي يؤدى إلى نتائج أفضل مما لو تم الاعتماد على الأرباح المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية في البنوك التجارية في الأردن ، استخدمت الدراسة تحليل الانحدار التدريجي المتعدد وتحليل الانحدار البسيط لتحليل البيانات الأولية للدراسة والمستخرجة من القوائم المالية للبنوك حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة إحصائية قوية بين مقاييس التدفقات النقدية التقليدية ومقاييس الأرباح المحاسبية ، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتدفقات النقدية كمدخلات إضافية بالإضافة إلى المتغيرات المحاسبية الأخرى في نماذج القرارات لما لها من محتوى إعلامي إضافي لا يمكن استنباطها مباشرة من قائمتي المركز المالي والدخل.

20. دراسة جاد , 2002 (**دور قائمة التدفقات النقدية كأداة لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في مصر – دراسة نظرية تطبيقية**)[2]

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى تحقيق هدف رئيسي وهو دور معلومات التدفقات النقدية في تحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بناء نموذج لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية بمعلومية التدفقات النقدية مما يساهم في ترشيد قرارات المستثمرين بالتطبيق على سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية . وأنحصرت مشكلة الدراسة في أن معلومات التدفق النقدي لها تأثير ودور هام في سوق الأوراق المالية من خلال ابراز مشكلة السيولة والافلاس الفني والتنبؤ بحالة التصفية قبل حدوثها ، وتناولت الدراسة العلاقة بين التدفقات النقدية ومخاطر الاستثمار وذلك من خلال تحليل وقياس مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية . وتكمن أهمية الدراسة بأنها تعتبر النماذج البديلة لقياس التدفقات النقدية الأفضل حيث تعطي معلومات مختلفة للمستثمر

---

[1] () اكرم محمد علي الوشلي ، **قدرة مقاييس التدفق النقدي والربح المحاسبي على التنبؤ بالتدفقات النقدية للبنوك التجارية في الأردن** ،(المفرق : جامعة آل-البيت ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002)

[2] () عاطف فوزي إبراهيم جاد ، **دور قائمة التدفقات النقدية كأداة لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في مصر – دراسة نظرية تطبيقية -**، (القاهرة : جامعة الأزهر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2002)

مفيدة لاتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية وتحليل المخاطر ، كما أن الهدف الأول للتقارير المالية هو الإمداد بمعلومات عن قدرة المشروع على خلق التدفقات النقدية وهذا الهدف يتفق مع العلاقة بين التدفقات النقدية والمخاطر في النظرية الحديثة للتمويل ، ونظرا لأهمية القطاع الصناعي في مصر فقد اهتمت الدراسة التطبيقية بدراسة دور قائمة التدفقات النقدية في تحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية لشركات هذا القطاع حيث اختبرت هذه الدراسة علاقة معلومات التدفقات النقدية بمخاطر الاستثمار مما أنبثق عنة فرضين هما أن معلومات التدفقات النقدية لا تساعد في تحليل مخاطر الاستثمار ، ومعلومات التدفقات النقدية تساعد في تحليل مخاطر الاستثمار ، وذلك باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد و معامل التحديد المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون على بيانات العينة المختارة للفترة من 1997- 2000 ، وخلصت الدراسة إلى أن الطريقة المباشرة في العرض و الإفصاح عن التدفقات النقدية التشغيلية أفضل في مجال الاستثمار وتحليل المخاطر في الأوراق المالية ، وذلك لإفصاحها عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية و السيولة والمرونة المالية وعلى سداد الديون وإجراء التوزيعات على أصحاب الملكية ، وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة معيار التدفقات النقدية بما يمكن من زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية والزام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن عوامل المخاطرة ضمن المعلومات الإضافية للقوائم المالية .

21. دراسة سليمان , 2003 (**التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية - دراسة ميدانية**)[1]

هدفت الدراسة إلى اختبار مقدرة كل من الأرباح المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية المختلفة للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية , و بيان اثر كل من حجم الشركة ونوع القطاع على عملية التنبؤ ولتحقيق ذلك تم تطوير خمسة نماذج انحدار أحادية وكل نموذج يحتوي على متغير مستقل وذلك من أجل التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية لسنة مستقبلية حيث تم استخدام صافي الدخل قبل البنود الاستثنائية والعمليات غير المستمرة كمقياس للأرباح المحاسبية أما بالنسبة للتدفقات النقدية فقد تم استخدام مقياس صافي الدخل مضافا إلية الإهلاك والإطفاء ورأس المال العامل التشغيلي والتدفقات النقدية التشغيلية وصافي التغير في النقدية والنقدية المكافئة , وتنحصر مشكلة الدراسة في تأثير نوع القطاع الذي تنتمي إلية الشركة وحجمها على مقدرة كل من الأرباح والتدفقات النقدية للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ، وشملت عينة الدراسة 70 شركة مدرجة في بورصة عمان للأعوام من 1996- 2001 ، ومن ابرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، أن مقاييس التدفقات النقدية افضل من الأرباح المحاسبية للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ولكن ليس بشكل مطلق ، حيث بينت هذه الدراسة أيضا أن لنوع القطاع الذي تنتمي إلية الشركة وكذلك حجم الشركة أثر على مقدرة كل من الأرباح المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية المختلفة للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية ، وأوصت الدراسة بضرورة قيام مؤسسات متخصصة بالتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للشركات المساهمة العامة الأردنية من خلال استخدام أساليب ملائمة لكل نوع من الشركات.

---

[1]() مراد قاسم عيد سليمان ، **التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية - دراسة ميدانية -** ، (اربـد : جامعة اليرموك ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2003)

22. دراسة مصطفى , 2003 (**أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات التدفقات النقدية على المقدرة التقييمية و التنبوئية لمستخدمي القوائم المالية – دراسة تطبيقية**)[2]

تناولت هذه الدراسة تحديد المقومات النظرية لأسس القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات قائمة التدفقات النقدية والتي تتوافر فيها مقومات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية النافعة بما يلائم ظروف ومتغيرات البيئة الاقتصادية المصرية ، وذلك من خلال استقراء وتقويم أسس القياس والإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية للدراسات المحاسبية والإصدارات المحاسبية المهنية المحلية والدولية وإلى التحقق من فعالية قائمة التدفقات النقدية في توفير المعلومات النافعة لاتخاذ القرارات التقويمية والتنبوئية , أن أهمية هذه الدراسة تكمن في استقصاء كيفية استخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية في الممارسة المهنية في مصر من خلال اتخاذ القرارات التقويمية والتنبوئية ، وتحسين المقدرة التنبوئية و التقويمية لمستخدمي القوائم المالية ، وتحديد المقومات النظرية لأسس القياس والإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية واقتراح نموذج للقياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات قائمة التدفقات النقدية تتوافر فيه مقومات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية النافعة مما يتلاءم مع ظروف ومتغيرات البيئة الاقتصادية المصرية ، وانحصرت مشكلة الدراسة في الأسباب و المبررات لتزيد الأهتمام بالقياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات التدفقات النقدية ، وطبقت هذه الدراسة على عينة منتقاة من محللي الائتمان في البنوك التجارية ومحللي الاستثمارات في الأوراق المالية , اختبرت هذه الدراسة الدلالات الإحصائية لملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات التقييمية قبل الإلزام بالإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية وبعد الإلزام بالإفصاح عنها وفقا للمعايير المحاسبية المصرية وأراء محللي الائتمان في البنوك التجارية ومحللي الاستثمارات في الأوراق المالية بشأن تطوير أسس القياس والإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية ولاختبار صحة الفرضيات فقد استخدمت البرنامج الإحصائي SPSS وتحليل الانحدار البسيط و المتعدد وتحليل التباين . وخلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية أحد مجالات الإفصاح المحاسبي التي تمكن من قياس وتوصيل معلومات محاسبية ملائمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات للتغلب على اوجه القصور في المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية التقليدية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ولا يوجد اتفاق على أن معلومات أرباح الاستحقاق تتفوق على معلومات التدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية . وأوصت الدراسة الاهتمام من قبل الجهات المهنية القائمة على شؤون مهنة المحاسبة والمراجعة في جمهورية مصر العربية بتطوير معايير المحاسبة المصرية المشتقة من المعايير المحاسبية الدولية بحيث تأخذ في الاعتبار وجه نظر المستخدم وظروف البيئة الاقتصادية المصرية وذلك لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية في توفير معلومات مناسبة لاتخاذ القرار.

23. دراسة يعقوب ، 2004 **(قائمة التدفقات النقدية وأثرها على كفاءة سوق المال - دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية)**[2]

---

[2]() شريفة على حسن مصطفى ، **أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن معلومات التدفقات النقدية على المقدرة التقييمية و التنبؤية لمستخدمي القوائم المالية – دراسة تطبيقية** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2003)

[2]() يحيى ابراهيم أدم يعقوب ، **قائمة التدفقات النقدية وأثرها على كفاءة سوق المال - دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004)

هدفت الدراسة إلى النظر للأثار الناتجة على كفاءة سوق المال وأسعار الأسهم نتيجة لإصدار قائمة التدفقات النقدية للشركات المدرجة في سوق المال والفؤائد التي يجنيها المستثمر نتيجة لاستخدامه قائمة التدفقات النقدية كمصدر رئيسي للمعلومات في اتخاذه قرار الاستثمار ، وتنبع أهمية الدراسة من خلال اعتبار التدفقات النقدية دليل مهم يمكن للمستثمر الاسترشاد به للوصول إلى قناعة تامة ، بأن الاستثمار في مجال الأوراق المالية مجدي وفعال ويمكن بدقة تحديد أسعار كل من الأسهم والسندات ، انحصرت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية التي تعدها الشركات للإعلام عن مواقفها المالية قاصرة عن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية خاصة بالأوراق المالية ، طبقت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم المالي للفترة الواقعة ما بين 1995 - 2000 ، توصلت الدراسة إلى أن لقائمة التدفقات النقدية أثر كبير في قرارات سوق المال وأن قائمة التدفقات النقدية هي أحد محددات كفاءة السوق وأن القوائم المالية المنشورة مجتمعة تحقق الخصائص النوعية للمعلومات ، وأوصت الدراسة بالتزام جميع الشركات المدرجة بإصدار قائمة التدفقات النقدية والزام جميع الشركات بإصدار تقارير قطاعية ووضع تعليمات السوق في متناول يد جميع المستخدمين.

24. دراسة بركات , 2005 (**دراسة مقارنة لأساليب الإفصاح عن التدفقات النقدية لأغراض تقييم الحالة المالية للوحدة الاقتصادية – دراسة تطبيقية في ظل معايير المحاسبة المصرية**)[1]

هدفت الدراسة إلى أن العديد من الشركات المسجلة في البورصة المصرية تستخدم الطريقة غير المباشرة وتتجاهل الطريقة المباشرة في الإفصاح عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل مما أثار التساؤل حول ما إذا كان هذا المنهج في الإفصاح يفقد المحللين الماليين والأطراف الخارجية عن الشركة محتوى معلوماتي إضافي ذا قيمة جوهرية فيما يتعلق بتقويم الحالة المالية وخاصة السيولة والربحية للوحدة الاقتصادية وتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في الوصول إلى إطار تحليلي متكامل يصلح أساسا للمقارنة بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة في الإفصاح عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في مجال تقويم جانبي السيولة والربحية ، وانحصرت مشكلة الدراسة في تجاهل استخدام الطريقة المباشرة في الاعداد والإفصاح عن التدفقات النقدية من قبل الوحدات الاقتصادية ، وطبقت الدراسة على عينة من الشركات المصرية المدرجة أسهمها في البورصة المصرية حيث اختبرت الدراسة فرضياتها ، بأنة لا يوجد اختلاف جوهري بين قدرة كل من بنود التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل طبقا للطريقة المباشرة وبنود التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل طبقا للطريقة غير المباشرة في مجال تقويم السيولة في الوحدة الاقتصادية ، وأن قدرة التدفقات النقدية التشغيلية المباشرة على تقيم حالة السيولة في الوحدة الاقتصادية أكبر من قدرتها على تقيم حالة الربحية فيها وتم اختبار هذه الفروض من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تمثلت في نماذج الانحدار البسيط والمتعدد ومعامل الارتباط والبرنامج الإحصائي SPSS ، وخلصت الدراسة إلى أن قدرة بنود التدفقات النقدية التشغيلية المباشرة أكبر من قدرة بنود التدفقات النقدية التشغيلية غير المباشرة في مجال تقويم السيولة ، وأن قدرة بنود التدفقات النقدية التشغيلية غير المباشرة أكبر من قدرة بنود التدفقات النقدية التشغيلية المباشرة في مجال تقويم الربحية في الوحدة

---

[1]() أحمد فاروق محمد بركات ، **دراسة مقارنة لأساليب الإفصاح عن التدفقات النقدية لأغراض تقييم الحالة المالية للوحدة الاقتصادية - دراسة تطبيقية في ظل معايير المحاسبة المصرية** - ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005)

الاقتصادية ، وأوصت الدراسة بإلزام الشركات المقيدة في البورصة المصرية بالإفصاح عن التدفقات النقدية التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة في جميع الحالات بينما تكون ملزمة بالإفصاح عن التدفقات النقدية التشغيلية باستخدام الطريقة غير المباشرة فقط في حالة تحقيق مجمل (صافي) خسارة نشاط .

25. دراسة دراغمه , 2005 (**العوامل المؤثرة على مدى ملاءمة التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية في تفسير العوائد السوقية للأسهم - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**)[1]

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير مجموعة من العوامل (المحددات) على ملائمة بيانات الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية للأسهم من خلال اختبار المضمون المعلوماتي النسبي والإضافي للأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية ، ومقارنة المضمون المعلوماتي لمكونات الأرباح المحاسبية بمضمون الأرباح المحاسبية. واهتمت الدراسة باستخدام مدخلين لتقويم المضمون المعلوماتي للبيانات المحاسبية وهما مدخل المضمون المعلوماتي النسبي ، ومدخل المضمون المعلوماتي الأضافي بهدف دراسة منفعة المتغيرات في تفسير التغيرات في أسعار الأسهم ، وتنحصر مشكلة الدراسة في مدى تأثير المحددات وهي طبيعة الأرباح المحاسبية ، ونمو الشركة وحجمها ودرجة الرفع المالي على ملائمة الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية في تفسير العوائد السوقية للأسهم . تكونت عينة الدراسة من (31) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان ، واختبار المضمون المعلوماتي لمتغيرات الدراسة اخذ في الاعتبار العوامل المحددة كطبيعة الأرباح المحاسبية ونمو الشركة وحجمها واشتملت الدراسة الفترة من 1998 – 2002 ، استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة وهي الإحصاءات الوصفية ومعامل ارتباط بيرسون وتحليل الانحدار وتشير نتائج الدراسة إلي وجود مضمون معلوماتي للأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية وأن المضمون المعلوماتي النسبي للأرباح المحاسبية اكبر من المضمون المعلوماتي للتدفقات النقدية التشغيلية وأن المضمون المعلوماتي لمكونات الأرباح المحاسبية (التدفقات النقدية التشغيلية و المستحقات المحاسبية) أكبر من المضمون المعلوماتي للأرباح المحاسبية و هناك علاقة ضعيفة بين التدفقات النقدية والاستثمارية والعوائد السوقية للأسهم ولا توجد علاقة بين التدفقات النقدية التمويلية والعوائد السوقية للأسهم ، وأوصت الدراسة مستخدمي القوائم المالية بضرورة الاهتمام بخصائص الشركة في الصناعة التي تنتمي إليها عند النظر إلى الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية في عملية اتخاذ القرار وتوصي أيضا الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالإفصاح عن نصيب السهم الواحد من التدفقات النقدية التشغيلية لما له من أهمية في تسعير أسهمها.

26. دراسة سالم , 2005 (**المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر وعلاقته بقيمة المنشأة من منظور نظرية الوكالة – دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**)[1]

---

[1] زهران محمد على نجي دراغمه ، **العوامل المؤثرة على مدى ملاءمة التدفقات النقدية والأرباح المحاسبية في تفسير العوائد السوقية للأسهم - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية** – ، (عمان : الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2005)

[1] عبد الرزاق حسن الطاهر سالم ، **المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر وعلاقته بقيمة المنشأة من منظور نظرية الوكالة - دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية -** ، (عمان : الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2005)

تناولت الدراسة المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر ومدى ملاءمته للتقييم من منظور نظرية الوكالة وذلك من خلال اختبار المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر بنوعية المتاح للملكية والمتاح للشركة ، واختبار علاقة التدفق النقدي الحر بالقيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة السوقية الإجمالية ، وكذالك اختبار علاقة التدفق النقدي الحر المتاح للملكية بتكاليف الوكالة من خلال فحص علاقته بفرض نمو الشركة ، وتبرز مشكلة الدراسة من خلال ما إذا كان التدفق النقدي الحر يمثل مقياساً يمكن للمستثمرين الاعتماد علية للحصول على معلومات إضافية مفيدة لهم ، واهتمت الدراسة باختبار قدرة التدفق النقدي الحر على توفير معلومات مفيدة في عملية تقويم أداء الشركة وذلك من خلال فحص محتواة المعلوماتي وفحص محتواه المعلوماتي الأضافي ، واشتملت عينة الدراسة على (58) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان حيث غطت الدراسة الفترة من عام 1998 – 2003 م واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضياتها. بالإضافة إلى تحليل الارتباط والإحصاءات الوصفية وتوصلت الدراسة إلى وجود محتوى معلوماتي للتدفق النقدي الحر المتاح للملكية والمتاح للمنشأة وأن المحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية أفضل من المحتوى المعلوماتي للتدفق النقدي الحر المتاح للملكية ، وتوصلت الدراسة أيضا إلى وجود محتوى معلوماتي إضافي للتدفق النقدي الحر المتاح للملكية علاوة على الأرباح المحاسبية وعدم وجود محتوى معلوماتي إضافي للتدفق النقدي الحر المتاح للملكية علاوة على صافي التدفقات النقدية التشغيلية ، وأن التدفق النقدي المتاح للملكية ملائم للتقييم . ووجدت الدراسة أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين التدفق النقدي الحر وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية ، وأوصت الدراسة المستثمرين والمحللين الماليين والمديرين بتبني مجموعة من المقاييس المالية المختلفة (المقاييس النقدية و المقاييس المستندة إلى أساس الاستحقاق) لتقييم أداء الشركات وإلى مستخدمي القوائم المالية بالاهتمام بالتدفق النقدي الحر وبنسبة ملكية الإدارة.

27. دراسة **شمو**، 2005 (**المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية وأثرة على قرارت الأستثمار في سوق المال – دراسة تحليلية تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية**)[1]

هدفت الدراسة إلى إختبار مدا وجود محتوى إعلامي إضافي لقائمة التدفقات النقدية والتعرف على
مدى أهميتها لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال إبراز الدور الذي تلعبة معلومات التدفقات النقدية في إتخاذ القرارات الأستثمارية ، وتكمن أهمية الدراسة نتيجةً للزيادة المتداعية لمعلومات التدفقات النقدية لمستخدمي القوائم المالية ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن القوائم المالية التي تعدها وتنشرها الشركات المساهمة المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية قاصرة عن تزويد المستثمرين بمعلومات تمكنهم من اتخاذ قرارات الاستثمار ، تمثلت عينة الدراسة لستة بنوك سودانية وغطت الدراسة الفترة الزمنية الواقعة بين 1998-2002 ، استخدمت الدراسة معايير مقارنة لقوائم المالية لاختبار عينة الدراسة ومن ثم قيام الدراسة بتحليل محتويات قائمة التدفقات النقدية ومقارنتها بحركة تدوال الأسهم لعينة الدراسة مستخدمة المقارنة الوصفية لاختبار صحة فرضيات

---

[1]() محاسن عبدالله على شمو، **المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية وأثره على قرارات الأستثمار في سوق المال– دراسة تحليلية تطبيقية على سوق الخرطوم للأوراق المالية**،(الخرطوم:جامعة أم درمان الأسلامية،رسالة ماجستيرغير منشورة، 2005)

الدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح الذي تطلبه قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لا يصل إلى مستوى الإفصاح الملائم أو الكافي لتلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، وإن الشركات المساهمة المسجلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية لا تعد تقاريرها بشكل دوري أو مرحلي وأن التقارير السنوية لا يتم نشرها حتى نهاية النصف الأول من العام التالي مما يفقدها عنصر التوقيت المناسب ، وأوصيات الدراسة بأن يتم توسع مستوى الإفصاح في قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية بأن يتلائم واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للشركات المسجلة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، وإلزام تلك الشركات المسجلة بالسوق بإعداد تقارير دورية أو مرحلية لزيادة فاعلية الإفصاح المحاسبي بحيث لا تفقد المعلومات المنشورة عنصر الوقت المناسب .

ثانيا : الدراسات الأجنبية

1. دراســة (Ijiri ,Y., (**Cash Flow Accounting and its structure** , 1978 [1]

إن القوائم المالية مبنية بطبيعتها على أساس التدفق النقدي وان هناك ارتباطا مباشرا بين التدفق النقدي في الماضي والتدفق النقدي المتوقع في المستقبل للتماثل في طبيعة خصائصهما . كما لا يؤدي التدفق النقدي إلى بعض الفهم والاستنتاجات الخاطئة والمتضاربة نتيجة عدم تضمينه مفاهيم ودلالات تختلف أحيانا عن المضمون الحقيقي لها كما في حالة الربح الذي يختلف باختلاف المبادئ و الأساليب المحاسبية المستخدمة ، يضاف لهذا إن الاعتماد على التدفق النقدي كأساس للتنبؤ بحجم التوزيعات المتوقعة قد يؤدي إلى التغلب على القصور في صافي الربح كأساس للتنبؤ لإعطائه نتائج مضللة نتيجة عدم الدقة في مقابلة الإيرادات بالنفقات، وفي توزيع النفقات على السنوات المختلفة لهذا فقد صممت قائمة التدفق النقدي لتتضمن المعلومات التي تفصح عن أنشطة التدفق النقدي والمفقودة في المحاسبة على أساس الاستحقاق والذي عجز عن احتوائه على المعلومات الملائمة لتحديد كمية وزمن وحجم عدم التأكد الخاص بالتدفق النقدي المتوقع في المستقبل . ويرجع ذلك إلى أنه لم يحدد بصفة أساسية الجزء الخاص بأنشطة التدفق النقدي في قائمة التغير في رأس المال العامل و لم يحدد ما المقصود "بالنقدية"

2. دراســة Rayburn , Judy, 1986

(**The Association of Operating Cash Flows and Accruals with Security Retuns**)[2]

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وعناصر الدخل الجارية وغير الجارية وفقا لأساس الاستحقاق والعوائد غير العادية على الأوراق المالية من خلال تطبيق هذه الدراسة على مجموعة من الشركات الأمريكية لعينة تقدر بـ 175 شركة أمريكية غطت الفترات المالية من 1962 – 1982 مستخدمة نماذج تحليل الانحدار المتعدد وأوضحت نتائج الدراسة إلى وجد علاقة ارتباط قوية بين العوائد غير العادية للأوراق المالية وكل من معلومات التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وعناصر الدخل (الجارية وغير الجارية) وفقا لأساس الاستحقاق ، كما أشارت إلى اتساق المعلومات عن التدفق النقدي من أنشطة التشغيل وعناصر الدخل الجارية وفقا لأساس الاستحقاق مع

---

[1] () Ijiri ,y,"**Cash Flow Accounting and its Structure** "Journal of Accounting , Auditing Finance, May 1978

[2] () Rayburn , Judy " **The Association of Operating Cash Flows and Accruals with Security Retuns** " , Jornal of Accounting Research , supplemennt , 1986

مجموعة من المعلومات اللازمة لتقييم الأوراق المالية هذا وقد أوضحت الدراسة بوجود محتوى معلومات إضافي لعناصر الدخل وفقا لأساس الاستحقاق.

3. دراسة Bowen , R.m ., Burgstahler, D. and Daley, L. ,1986 ,
(**Evidence an the Relationships Between Earnings and Various Measures of Cash Flows**)[1]

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين عدة مقاييس للتدفقات النقدية والأرباح، حيث شملت مقاييس صافي الدخل مضافاً إليه الإهتلاك وصافي الدخل معدلاً بالتغيرات في رأس المال العامل، واختبرت الدراسة مقدرة الأرباح المحاسبية ومقاييس التدفقات النقدية المختلفة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مستخدمة تحليل الانحدار البسيط و المتعدد ، واعتمدت الدراسة على بيانات عينة كبيرة من الشركات الأمريكية بلغت 1520 شركة عن الفترة 1972 – 1981 وبينت الدراسة أن مقياس التدفقات النقدية التقليدي مرتبط بشكل أقوى مع الأرباح من المقاييس الأخرى ، وخلصت إلى أن مقاييس التدفقات النقدية المختلفة قادرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية وذلك لمدة أقصاها سنتين باستخدام Random Walk Modوكان مقياس صافي الدخل معدلاً بالتغيرات في رأس المال العامل أفضل المقاييس قدرة على التنبؤ بالتدفق النقدي وتوصلت الدراسة إلى أن مقاييس التدفق النقدي التقليدية هي أفضل المؤشرات للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وأن المضمون المعلوماتي للتدفقات النقدية يتناسب مع المضمون المعلوماتي للأرباح ورأس المال العامل التشغيلي.

4. دراسة Greenberg R.R., Johnson , G.L.and Ramesh,.k. , 1986 ,
(**Earning Versus Cash Flow as a Preedictar of Future Cash Flow Measures**)[2]

افترضـت هذه الدراسـة ان الارباح فضل قـدرة من التدفقات النقدية في عملية التنبؤ بالدفقات

النقدية المستقبلية، وأن المعلومات التي تقدمها الأرباح تتضمن مضموناً معلوماتي أكثر من التدفقات النقدية وقد استخدمت الدراسة الأرباح قبل البنود غير العادية (Extraordinary Items) كمقياس للأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية كمقياس للتدفقات النقدية، اعتمد الدراسة على بيانات عينة كبيرة من الشركات الأمريكية بلغت (157) شركة صناعية عن الفترة من 1964 – 1982 , وقد استخدمت هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى للانحدار الخطي Least Square Regression وقد تمت عملية التنبؤ لفترة من سنة واحدة إلى خمس سنوات . وتشير نتائج الدراسة إلى أن أرباح التشغيل (صافي الربح قبل العناصر غير العادية) تعد مؤشرا أفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية عن معلومات التدفق النقدي من أنشطة التشغيل وتتفق نتائج هذه الدراسة مع رأي مجلس معايير المحاسبة الأمريكي.

5. دراســة Bowen , R.m ., Burgstahler, D. and Daley, L. , 1987,
(**The Incremental Information Content of Accruals Verus Cash Flows**)[3]

قامت هذه الدراسة بهدف تقديم دليل عن دور كل من الأرباح والتدفقات النقدية في تفسير سلوك أسعار الأسهم على مجموعة من الشركات الأمريكية الكبيرة المدرجة أسهمها في الأسواق المالية الأمريكية ، واختبرت الدراسة مدى

---

[1] ( ) Bowen , R.m ., Burgstahler, D. and Daley, L **." Evidence an the Relationships Between Earnings and Various Measures of Cash Flows** ", The Accounting Review,61. 1986

[2] () Greenberg R.R., Johnson , G.L.and Ramesh,.k. "**Earning Versus Cash Flow as a Preedictar of Future Cash Flow Measures** ".Journal of Accounting Auditing and finance,1986 , 266- 277

[3] ( ) Bowen , R.m ., Burgstahler, D. and Daley, L.1987 " **the Incremental Information Content of Accruals Verus Cash Flows** ". The Accounting Review , 62

ما تضيفه التدفقات النقدية إلى مجموعة المعلومات التي تتأثر بها أسعار الأسهم . فاختبرت الارتباط بين التدفقات النقدية غير المتوقعة والعوائد غير المتوقعة للأسهم و المحتوي الإعلامي الإضافي لمعلومات التدفقات النقدية ، زيادة عن المعلومات المستمدة من الأرباح والعكس مستخدمة تحليل الانحدار والارتباط المتعدد . وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود محتوى إعلامي إضافي نسبي للتدفقات النقدية،وخصوصا تلك المتعلقة بالانشطة التشغيلية، أكثر مما هو موجود في الأرباح، إضافة إلى وجود محتوى إعلامي إضافي للتدفقات النقدية اكثر من تلك المعلومات التي تحتويها الأرباح وراس المال العامل معا .

6. دراســة , 1989, Bowen , R.m ., Burgstahler, D. and Daley, L , (**The Nature and Amaunt of Information in Cash Flows and Accruals**)[1]

تناولت الدراسة تحديد مدى احتواء كل من التدفق النقدي و أساس الاستحقاق من معلومات ودراسة اثر نشر كل منهما على سلوك سعر الأسهم خلال فترة نشرهما بالإضافة إلى إيجاد دلائل اقتصادية كركائز لتفضيل التدفق النقدي على أساس الاستحقاق . طبقت هذه الدراسة على الشركات المالية في سوق الأوراق المالية الأمريكية للفترة من 1977 – 1984 . واعتمدت الدراسة على قياس درجة الارتباط بين سعر اسهم مجموعة من الشركات وبين التدفق النقدي و التدفق المالي و راس المال والربح . وكدلائل اقتصادية ، فقد استخدمت الدراسة جودة الربح والظروف الاقتصادية العامة كعوامل تفسيرية لوجود فرق بين ما يتضمنه التدفق النقدي من معلومات عما يتضمنه أساس الاستحقاق . وأوضحت النتائج انه لا يوجد فروق بين اثر التدفق النقدي وكل من المقاييس المختلفة لأساس الاستحقاق ، كما أنه لا يوجد دليل اقتصادي يبرر وجود فروق بينها .

7. دراســة , 1989 , Ismail , Badr E . and Kim , M , (**Notes on the Association of Cash Flow Variables with Market Risk : Further Evidence**)[2]

تطرقت هذه الدراسة إلى القوة التفسيرية للتدفقات النقدية لمخاطر السوق مقارنة بمعلومات الأرباح، عن طريق دراسة العلاقة بين الأرباح وتدفقات الأموال والتدفقات النقدية ومخاطر السوق، وذلك باستخدام نموذج تحليل الانحدار المتعدد من خلال التطبيق على عينة من الشركات الأمريكية الكبيرة للفترة من 1976 – 1985. وركزت الدراسة على اختبار ما إذا كانت معلومات التدفقات النقدية يمكنها تفسير مخاطر السوق بطريقة أفضل من معلومات الأرباح . اظهرت الدراسة بان إضافة متغير التدفقات النقدية وتدفقات الأموال كل على حدة للانحدار الذي يستخدم فيه معامل الأرباح كمتغير مستقل، يؤدي إلى زيادة وتحسين القوة التفسيرية لمخاطر السوق ، وقد أرجعت الدراسة التحسن الواضح في القوة التفسيرية إلى متغير التدفقات النقدية من ناحية . أما من ناحية أخرى فان إضافة معامل الارتباط إلى الانحدار الذي يتضمن معامل التدفقات النقدية و تدفقات الأموال قد أدى إلى نتائج ضعيفة في القوة التفسيرية لمخاطرة السوق . وجدت الدراسة بأن المعلومات الواردة في قائمة الدخل ، ما هي إلا أجزاء من مجموعة أكبر من المعلومات الموجودة في التدفقات النقدية .

8. دراســة ,1990 Livant , J. and Zarawing . P. ,

---

[1]( ) Bernard , Victor L., and thomas L. staber , " **The Nature and Amaunt of Information in Cash Flows and Accruals**" , The Accounting Review , October 1989

[2]((Ismail , Badr E. and Kim,M " **Notes on the Association of Cash Flow Variables with Market Risk : Further Evidence** ". The Accounting Review, January,pp.125-136 .

(**The Incremental Information Content of Cash Flow Companents**)[3]

أظهرت الدراسة العلاقة بين مكونات التدفقات النقدية والعوائد على الأسهم وقد اشتملت على عناصر التدفقات النقدية التي بطبيعتها تشتمل على التدفق النقدي التشغيلي و التدفق التمويلي والتدفق الاستثماري التي وردت وفقا للمعيار الأمريكي رقم 95 ، وقد قامت هذه الدراسة بأخذ عينة للفترة من سنة 1973 ولغاية 1986 للبيانات المالية المنشورة ل 345 شركة أمريكية مستهدفة ما إذا كان تصنيف التدفقات النقدية ومكوناتها وفقا للمعيار الأمريكي 95 ينتج عنة وجود علاقة ارتباط أكبر مع العوائد السنوية للأوراق المالية وذلك بالمقارنة بالتدفق النقدي الكلي وصافي الربح المحاسبي . وتوصلت الدراسة إلى تقسيم التدفق النقدي إلى عناصره من الأنشطة التشغيليه و التمويليه التي تزيد من قوة الارتباط بينهما وبين العوائد على الأسهم ، في حين أن تفصيل التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية إلى عناصره لا يؤثر على درجة الارتباط مع العائد على السهم ، توصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أهمية المعلومات التي يقدمها التدفق النقدي التشغيلي و التمويلي في تقيم الأنشطة الاقتصادية والتي تختلف عن تلك التي تقدمها المعلومات في قائمة الدخل.

9. دراســة Zeller, Thomas L. and Brian B. Stanko , 1994

(**Operating Cash Flow Rations Measure A Retail Firms Ability to Pay)**[2]

تطرقت الدراسة لتحديد ، هل تقدم التدفقات النقدية صورة قوية وحيدة للتحليل المالي للشركات التجارية حيث إن نسب التدفق النقدي من النشاط التجاري تعطى صورة كاملة عن مقدرة المنشاة لتحقيق تدفق نقدي من النشاط الجاري كافي لخدمة ديونها وللحصول على الأصول اللازمة لها. وللتحقق من ذلك فقد اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب التحليل العاملي "factor analysis " والذي يعمل على ترتيب المنشات حسب خصائصها المالية مقاسه بالنسب المالية لقياس المعلومات المالية في التدفق النقدي من النشاط الجاري , ثم مقارنة مجموعة من نسب التدفق النقدي بمجموعة من النسب المستخرجة طبقا لأساس الاستحقاق والتي تتميز بأنها ، تعبر عن الخصائص الرئيسية لنشاط المنشاة وقدرتها على السداد وذلك لمجموعة من شركات التجزئة . وأوضحت النتائج بأن نسب التدفق النقدي من العمليات الجارية تعطى مؤشرا واضحا عن اوجه أنشطة شركات التجزئة، بالإضافة لقياس مقدرتها على السداد. إلا إن قياس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمنشاة يتم فقط باستخدام نسب المحاسبة على أساس الاستحقاق.

10. دراســة, 1994 , Finger C.A. ,

(**The Ability of Earnings to Predict Future Earnings and Cash Flow**)[3]

اختبرت هذه الدراسة قدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية، واعتمدت على التنبؤ لفترات تراوحت من سنة لثمانية سنوات وذلك باستخدام طريقة السلاسل الزمنية Time Series Method وتم استخدام البيانات المالية السنوية للفترة (1953-1987) لخمسين شركة من الشركات الأمريكية . وأظهرت النتائج أن للأرباح مقدرة كبيرة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية حيث تحقق ذلك في 88% من عينة الدراسة، وقد أعطى نموذج السير العشوائي أفضل

---

[3]((Livant , J. and Zarawing . P., **The Incremental Information Content of Cash Flow Companents** . Journal of Accounting of Economic . Vol . 13 : 1990 , 25-46

[2]()Zeller, Thomas L. and Brian B. Stanko, " **Operating Cash Flow Rations Measure A Retail Firms Ability to Pay** , Journal of Applied Business Resarch, Fall 1994.

[3]((ٰ Finger C.A." **The Ability of Earnings to Predict Future Earnings and Cash Flow** ", Journal of Accounting Research Val . 32 (2) , 1994 , 210-223

النتائج للتنبؤ بالأرباح لسنة واحدة وبنسبة 52 % أما فيما يتعلق بالتنبؤ بالتدفقات النقدية على المدى الطويل فقد تحقق ذلك في (90%) من شركات عينة الدراسة، وقد تميزت التدفقات النقدية المستقبلية في المدى القصير من سنة واحدة إلى سنتين وتبين أن لكل من الأرباح والتدفقات النقدية تقريباً نفس المقدرة في التنبؤ بالتدفقات النقدية في المدى الطويل (4-8) سنوات، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة بأن الأرباح لها مقدرة كبيرة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية عندما تكون الأرباح والتدفقات النقدية معدلة بالرقم القياسي للأسعار أو القيمة السوقية للأسهم .

11. دراســة Ross , Jennings , 1995

(**A Note an Interperting " Incremental Information Content**)[1]

تناولت الدراسة تفسير المحتوى الإضافي للمعلومات في الدراسات السابقة لكل من (Bowen 1987) و Rayburn 1986)) معتمدة على وجود محتوى معلوماتي إضافي لمتغير معين على تحديد معادلة الانحدار في نموذج الدراسة وقد طالبت هذه الدراسة الأخذ في الاعتبار عند تحديد المحتوى الإضافي للمعلومات الإجابة عن سؤالين ما هي مكونات الربح التي يكون لها محتوى معلومات أكبر أي تلك العناصر التي تؤثر على عوائد الأسهم و ما هو المستوى الأفضل من التفاصيل في القوائم المالية للإفصاح عن الأرباح وذلك بافتراض تحديد تلك المكونات ولقد اعتمدت هذه الدراسة في الإجابة عن هذين السؤالين على فحص نتائج الدراستين السابقتين ، وتوصلت الدراسة إلى وجود دليل قوى على مكونات التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وعناصر الدخل الجارية وغير الجارية وفقا لأساس الاستحقاق تضيف لمحتوى المعلومات الخاص بالأرباح المحاسبية , كما وجدت دليلا ضعيفا وغير متسق عن تفوق المحتوى الإعلامي لمعلومات التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل من عناصر الدخل الجارية وغير الجارية وفقا لأساس الاستحقاق .

12. دراســة Clubb, C.D.B , 1995 ,

(**An Empirical Study of the Information Content of Accounting Earnings , Funds Flow and Cash Flow In the UK**)[2]

اختبرت الدراسة المضمون المعلوماتي لكل من الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية في البيئة البريطانية , وتم إجراء الدراسة التجريبية على بيانات عينة كبير من الشركات البريطانية خلال الفترة من 1985 – 1992 وهدفت الدراسة إلى تطوير واختبار نموذج يبين العلاقة بين مقاييس التدفقات النقدية . وقد اعتمدت الدراسة على نموذج (Modigliani & Miller) لتقيم حقوق الملكية واستخدمت الدراسة لقياس المضمون المعلوماتي نموذجا متعدد المتغيرات للتوقع بالأرباح والتدفقات النقدية والعائد غير المتوقع وقد شمل النموذج المتغيرات التالية ، رأس المال العامل التشغيلي ، التدفقات النقدية التشغيليه ، التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية والتمويليه وكذلك الأرباح غير النقدية . وأظهرت نتائج الدراسة لنموذج الانحدار متعدد المتغيرات وجود دليل قوي على زيادة المحتوى الإعلامي الإضافي لمتغيرات التدفقات النقدية عن الربح المحاسبي وذلك من خلال زيادة فترات العائد كما أيدت نتائج الدراسة استمرار وتزايد أهمية التركيز على معلومات التدفق النقدي في التقرير المالي.

---

[1]((Ross , Jennings . . A Note an Interperting " **Incremental Information Content**"The Accounting Reriew , 65 (4) , 1995 , 925-932

[2]((Clubb, C.D.B.." **An Empirical Study of the Information Content of Accounting Earnings , Funds Flow and Cash Flow In the UK** ".Journal of Business Finance and Accounting , 22 (1) , 1995 , 35-51

13. دراســة , 1996 , Sloan , Richard G

(**Do Stack Prices Fully Reflect Information in Accruals and Cash Flows About Future Earnings**)[1]

تعرضت الدراسة للتحقق فيما إذا كان سعر الأسهم يعكس المعلومات الخاصة بالربح المتوقع مستقبلا التي يتضمنها أجزاء الاستحقاق وأجزاء التدفق النقدي ضمن الربح الحالي , حيث أجرت هذه الدراسة التجريبية التي تمت على بيانات عدد كبير من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 1962 – 1991 . وقد تم قياس أجزاء الاستحقاق في الربح الحالي بأنه التغير في الأصول المتداولة غير النقدية مخصوما منها التغير في الخصوم المتداولة (بعد استبعاد الديون قصيرة الأجل والضرائب المستحقة) والإهلاكات ، ويقسم الناتج على متوسط إجمالي الأصول. أما أجزاء التدفق النقدي في الربح الحالي فقد تم قياسه بأنه الفرق بين الربح وبين أجزاء الاستحقاق و كذلك الربح فقد حدد بأنه الدخل من النشاط الجاري مقسوما على متوسط إجمالي الأصول. وباستخدام هذه المتغيرات الثلاث وقياس علاقتهم بأسعار الأسهم أوضحت النتائج إن أسعار الأسهم تتحرك , لذلك فأن المستثمرون يجدون صعوبة في تحديد الفرق في الصفات الخاصة لكل من أجزاء الاستحقاق وأجزاء التدفق النقدي في الربح وكشفت النتائج عن وجود اختلاف في محتوى المعلومات لكل من مكونات عناصر الدخل الجارية وغير الجارية والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل للأرباح الحالية .

14. دراســة . ,Cheng ,C.S., Liu , C . and Schaefer , T, 1996

(**Earning Permanece and the Incremental Information Content of Cash Flows from operation**)[2]

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر استمرارية تحقيق الأرباح المحاسبية على المضمون المعلوماتي للتدفقات النقدية التشغيلية، وقد افترضت الدراسة أن المضمون المعلوماتي للتدفقات النقدية يزداد عندما تكون الأرباح المحاسبية غير ثابتة . واعتمدت الدراسة على نماذج الانحدار الخطي القطاعية لتقدير القوة التفسيرية الإضافية للتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل , وتم قياسها بالتغير في الأرباح أو مستوى الأرباح منسوباً إلى الأسعار في بداية الفترة، واستخدمت الدراسة العوائد السنوية غير العادية Annual Abnormal Return وتكونت عينة الدراسة من 1479 شركة مدرجة في (NYSE) و American Stock Exchange حيث تم جمع 5120 مشاهدة متضمنة الأرباح المحاسبية والتدفق النقدي التشغيلي وعوائد الأسهم وأسعارها وقد أظهرت النتائج أن المضمون المعلوماتي للتدفق النقدي التشغيلي يزداد كلما انخفضت استمرارية تحقيق الأرباح المحاسبية ، أو كلما انخفض المضمون المعلوماتي للأرباح، واستخدمت الدراسة أسلوب Regression Cross-Sectional للربط بين الأرباح والتدفقات النقدية إلى عوائد الأسهم .

15. دراســة , 1998 , Pfeiffer , R . J., Elgers , P. T , M.T. and Rees , L.L.,

(**Additional Evidence an the Incremental Information Content of Cash Flow and Accruals : the Impact of Errors in Measuring Market Expectations**)[3]

---

[1]()Sloan,Richard G., " Do Stack Prices Fully Reflect Information in Accruals and Cash Flows About Future Earnings " The Accounting Review , July 1996.

[2]((Cheng ,C.S., Liu , C . and Schaefer , T.. "**Earning Permanece and the Incremental Information Content of Cash Flows from operation** ".Journal of Accounting Research , 34 (1) , 1996 ,173-181

قدمت هذه الدراسة أدلة إضافية حول المضمون المعلوماتي للتدفقات النقدية والأرباح غير النقدية ، حيث بينت العلاقة بين عوائد الأسهم والبنود المكونة للأرباح (النقدية وغير النقدية) . وتم قياس هذه المكونات بالاعتماد على المعلومات التاريخية المتسلسلة. واختبرت الدراسة المضمون المعلوماتي لهذه البنود عن طريق التنبؤ بالأرباح المستقبلية مقاسه بالربح للسهم الواحد , ومن خلال التنبؤ بالبنود المكونة لهذه الأرباح وهي التدفقات النقدية للسهم الواحد والأرباح غير النقدية الحالية للسهم الواحد والأرباح غير النقدية غير الحالية للسهم الواحد والاهلاك مضافا إلية ضريبة الدخل المؤجلة ، وعند مقارنة دقة التوقع لكل من هذا النموذج ونموذج السير العشوائي كانت الأفضلية لهذا النموذج وشملت عينة الدراسة الشركات المدرجة أسهمها في سوق الأوراق المالية الأمريكية ، وبلغت عدد المشاهدات (22253) مشاهدة خلال الفترة (1982-1996) وقد خلصت الدراسة إلى أن المضمون المعلوماتي للأرباح النقدية يفوق الأرباح غير النقدية وأن استخدام نموذج التنبؤ بمكونات الأرباح يكون أفضل ممثل لتوقعات السوق من نموذج السير العشوائي.

16. دراســة , 1999 , Supriyadi

(**The Association Between Accounting Information and Future Cash Flows**)[1]

اختبرت الدراسة القيمة المعلوماتية للمعلومات المحاسبية في أندونيسيا للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من العمليات للشركات في أندونيسيا،حيث تكمن فائدة التنبؤ بالمعلومات المحاسبية من خلال ارتباطها بالتدفقات النقدية المستقبلية لأسباب حددتها الدراسة من خلال توفير دليل على صحة المعلومات المحاسبية للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة والتحكم بتصرفات كامل المعلومات المحاسبية التي نصت عليها معايير المحاسبة الاندونيسيه من خلال إيجاد قاعدة لتقيم هذه المعلومات .اختبرت الدراسة خمس نماذج للتنبؤ بالتدفقات النقدية والتي استندت على متغيرات محاسبية مختلفة تم استخراجها من القوائم المالية وهذه المتغيرات هي (متغيرات الإيرادات والتسويات الجارية), وكانت طبيعة هذه البيانات نصف سنوية ولعينة تتكون من 61 شركة مدرجة في سوق جاكرتا للفترة من 1990-1997 حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن بيانات من التدفقات النقدية توفر معلومات افضل من الأرباح في عملية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

17. دراســة Larran,M ., Giner,B. and Garrod , N ,2000

(**The Value Relevance of Earnings , Cash Flow and Accruals**)[2]

هدفت الدراسة إلى إيجاد المحتوى المعلوماتي لكل من الربح والتدفقات النقدية وتسوية الاستحقاق (والتي قسمتها هذه الدراسة إلى نوعين هما,تسويات قصيرة الأجل وتسويات طويلة الأجل) واتبعت الدراسة أسلوب النماذج التقيميه

---

[3]()Pfeiffer , R . J., Elgers , P. T , M.T. and Rees , L.L. "**Additional Evidence an the Incremental Information Content of Cash Flow and Accruals** : the Impact of Errors in Measuring Market Expectations ".The Accounting Review , 73 (3) , 1998 , 373-385 .

[1]((Supriyadi , "**The Association Between Accounting Information and Future Cash Flows**" An Indonesian case study, University of Kentucky, DIA – A 60/03,p.799, September , 1999

[2]( ) Garrod, N., Giner,B.and Larran,M.., "**The Value Relevance of Earnings , Cash Flow and Accruals** ":The Impact of Disaggregating and Contingencies, Department of Accounting and Finance , University of Glasgow , ISBN 085261 638 4 ,2000 .

وتميزت باعتمادها على البيانات التاريخية واستخدام كل من الأرباح والتدفقات النقدية والتسويات كمتغيرات طرفية (Contextual) تؤثر على المحتوى المعلوماتي وقد تم إجراء هذه الدراسة على الشركات غير المالية في بريطانيا المدرجة أسهمها في سوق لندن المالي للفترة من 1992 - 1996 وتكونت عينة الدراسة من 676 مشاهدة .توصلت الدراسة إلى أن النموذج الذي يستند على التدفقات النقدية يوفر قيمة معلوماتية أكثر مما يوفره النموذج المستند على الأرباح وأن القيمة المعلوماتية تنتج من عملية الفصل للأرباح إلى مكوناتها.
من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت كافة الجوانب المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية فإن معظم الدراسات ركزت على اختبار مقدرة معلومات التدفقات النقدية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية واختبار المحتوى الإعلامي لمعلومات التدفقات النقدية دون التطرق إلى ابعد من هذا المنظور حول ما تقدمه هذه القائمة في خدمة مستخدميها ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى أن الهدف الأساسي من القوائم المالية هو توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين والدائنين الحالين و المحتملين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية في تحديد مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB أكد على تفوق معلومات صافي الربح المحاسبي (وفقا لأساس الاستحقاق) على معلومات التدفقات النقدية (وفقا لأساس الاستحقاق) في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية , وبناء على ذلك حاولت العديد من الدراسات التحقق من رأي المجلس وذلك باختبار مقدرة كل من معلومات التدفقات النقدية والأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية , حيث تفترض تلك الدراسات ضمنا أن التدفقات النقدية المستقبلية تعتبر ملائمة للعديد من متخذي القرارات دون تحديد فئة معينة من المستخدمين أو التركيز على موقف قرار معين .

إن الباحث يعتقد بان دراسته تتميز عن الدراسات السابقة بما يلي :

1. عـدم وجـود أي دراسـة أردنيـة قـامت باختبـار المحتـوى المعلومـاتي لقائمـة التدفقات النقدية من قبل مسـتخدميها مسـتطلعة أراء صـانعي القـرار بشـكل مباشر .
2. حسب علم الباحث فان هناك نقصا في الدراسات التطبيقية التي تهدف إلى اختبار المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية من وجه نظر مستخدميها حيث يلاحظ بأن معظم الدراسات العربية التي تطرقت إلى قائمة التدفقات النقدية هي مواضيع نظرية ونماذج مقترحة للبنود معتمدة على الدراسات السابقة , حيث لا يوجد أي دراسة عربية اختبرت المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية من وجه نظر مستخدميها وأثرة على القوة التفسيرية للتدفقات النقدية التي تنعكس على صناعة القرار بستثناء دراسة (مبارك 1994) , ودراسة (الوابل 1996) , ودراسة (الفضل 1999) , وبالتالي ربما تقدم هذه الدراسة إضافة علمية على مستوى الوطن العربي .
3. هناك دراسات أجنبية كثيرة على مستوى العالم التي اختبرت المحتوى المعلوماتي للتدفقات النقدية والأرباح المحاسبية واستندت هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات منها دراسة (Ijiri 1978) , ودراسة (Ross 1995) , ودراسة (Clubb 1995).

حاولت هذه الدراسة بأن تكون أكثر شمولية من سابقاتها إذ أنها تحاول اختبار المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفق النقدي من وجه نظر مستخدميها ومدى تأثيره على صناعة القرار وذلك انطلاقا من منظور أساسي وهو أن احتياجات المستخدم هي الأساس لتطوير التقارير المالية وجعلها أكثر قيمة وملاءمة لمستخدميها , ونظرا لصعوبة تحديد احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية

لتعددهم وتباين احتياجاتهم فقد اعتمدت الدراسة على ربط منفعة معلومات التدفقات النقدية بالقرارات التي تفيد في اتخاذها لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية.